

في الواجهة

على طريق 2013: تمديد محتشم في 29 أيار؟

الأصل عن قانون 1960 ما خلا استثناء واحداً هو إعادة تقسيم الدوائر الثلاث في بيروت، التعديل الوحيد الذي ميز أحدهما عن الآخر. فحوى الخلاف هناك كان على تقسيم الدائرة الثانية فيها إلى حد أن رئيس المجلس روى أنه حزم حقايبه للعودة بعدما بئس من التوصل إلى اتفاق على القانون، قبل أن تنفذ الدولة المضيفة التسوية برمتها - بما فيها انتخاب رئيس الجمهورية - وليس قانون الانتخاب فحسب، وهو يمثل في الحصلة ثلث التسوية تلك. بالتأكيد ثمة فارق آخر جوهري ما بين قانوني 1960 و 2008 - وقد يكون هو الآخر لب المشكلة الحالية - يكمن في عدد المقاعد وتوزعها. في الأول كان 99 نائباً وفي الثاني 128. لكن أفرقاء تسوية الدوحة لم يشاؤوا مقارنة عدد النواب تصحيحاً لمسار اتفاق الطائف، ولا إعادة توزيع المقاعد، وكلاهما فرضه السوريون. اكتفوا في الدوحة بمحاولة تفاهم على تقسيم الدوائر، وفي قرارة كل من فريقتي 8 و 14 آذار - من ضمن تعويله على التحالفات أولاً وأخيراً - ان قانون 2008 سيقوده إلى الغالبية النيابية.

على مر السنوات هذه في عمر قوانين الانتخاب منذ عام 1992، كانت التحالفات في منزلة القانون، بل أكثر تأثيراً وفاعلية. هذه المرة يذهب الأفرقاء إليه، وإلى الانتخابات النيابية، بالمفروق بلا تحالفات مسبقاً. كل منهم يريد مقاعده على الورق قبل الوصول إلى صناديق الاقتراع، ولأجل ذلك يدورون في حلقة مفرغة. بذلك يصبح الذهاب إلى تمديد الولاية على أنه استحقاق في ذاته، غير مرتبط بأي شأن سواء بما في ذلك انجاز قانون جديد، المبرر الوحيد لانعقاد جلسة 29 أيار. وعلى غرار ما حدث عام 2013، أعيدت البلاد مجدداً إلى المفاضلة ما بين التمديد والفرغ، لا ما بين الانتخابات تبعاً للقانون الناقد والفرغ. لم يكن دافع استعجال عقد جلسة 13 نيسان سوى خشية من احتمال استمرار العقد العادي الأول للمجلس من غير أن يتمكن من الالتئام، وتالياً عدم صدور مرسوم عقد استثنائي يمكنه من تدارك الفراغ. حتم ذلك على جناح السرعة أعداد اقتراح القانون المعجل توجسا من الخطر المحتمل. الحال نفسها تتكرر. من غير المؤكد حتى اللحظة إن رئيس الجمهورية سيصدر مرسوم عقد استثنائي، وسيكون من المتعذر عندئذ على البرلمان الانعقاد بعد 31 أيار، فيمسي في مهبط الفراغ الكامل.

في الامكان توصلهم إلى تفاهم على قانون انتخاب وليس تقسيم الدوائر فحسب، من دون مرجعية دمشق التي تولت فرضه لاجراء ثلاث دورات اعوام 1992 و 1996 و 2000، وزعت من خلالها على حلفائها حصصهم في المقاعد - لا سيما منها المسيحية - لما يزالون يتمسكون بها. بعد انسحاب جيشها من لبنان عام 2005، لم يشأ هؤلاء، حلفاء دمشق ومعهم خصومها في الحقبة الجديدة، الذهاب إلى قانون سوى ذاك الذي اشرفت هي على وضعه، فأجروا انتخابات 2005 تبعاً لقانون 2000. عامذاك كانت الأولوية للتحالفات، ولم يعن القانون سوى الصحن المطلوب. يصح ذلك أيضاً على قانون 2008 - وهو القانون الناقد الآن - الذي لم يسعهم الاتفاق عليه في الدوحة لولا التدخل القطري في تقسيم الدوائر، حياً بعد حي وزاروباً بعد آخر، لإخراج القانون.

لم يكن قانون 2008 سوى نسخة طبق

منذ 1992 لم ينجز اللبنانيون مرة بمفردهم قانوناً للانتخاب

العودة مجدداً إلى المفاضلة ما بين التمديد والفرغ (هيلم الموسوي)



العودة مجدداً إلى المفاضلة ما بين التمديد والفرغ (هيلم الموسوي)

ان لا تمديد طويل الامد بعد ذلك اليوم، ثم رئيس الحكومة سعد الحريري جازماً بأنه لا يشارك في جلسة تمديد ولاية مجلس النواب. انضم من ثم معظم الأفرقاء إلى هذين الرأيين في مرحلة تسييل اقتراحات وصيغ قانون انتخاب، واحد بعد آخر، بالتزامن مع تأكيدهم - وأولهم رئيس الجمهورية - ان الانتخابات النيابية واقعة وشيكة. وفي ذلك تلميح إلى توقع تمديد تقني ليس الا مقترن بقانون جديد.

واقع الامر في الاسابيع القليلة المتبقية من الولاية الحالية للمجلس سوى ذلك. حتى اللحظة لا اشارات ايجابية جديّة إلى قرب ابصار قانون جديد للانتخاب النور - وإن حبراً على الورق على الأقل - قبل الوصول إلى نهاية الولاية، وليس إلى جلسة 29 أيار فحسب. افصح الأفرقاء جميعاً تقريباً عن أن توافقهم على نظام التصويت لا يفضي بالضرورة إلى اتفاقهم على قانون جديد، وعلى تقسيم الدوائر بالذات. ما تدور من حوله خلافاتهم في الوقت الحاضر، بعدما قيل انهم صاروا يؤيدون الاقتراع النسبي الصافي، هو ما سيتعذر تفاهمهم عليه: عدد الدوائر وتقسيمها.

قد يكون من المفيد القول ان ايا من المرات منذ انتخابات 1992 حتى انتخابات 2009، لم يتوافق الأفرقاء اللبنانيون اقطاباً وكتلاً نيابية بمفردهم على قانون جديد للانتخاب. ما بين عامي 1992 و 2000 لم يكن

كل يوم يمر من الشهر الاخير في ولاية مجلس النواب يجعل الفراغ اقرب ومصدراً حقيقياً للهم. الا انه يجعل أيضاً التفكير في تمديد الولاية هدفاً ذاتياً يتقدم ما عداها. وتالياً التحضير لسبب تخريجه في جلسة 29 أيار قبل فوات اللوات

نقولاً ناصيف

قبل اسبوع فقط على الجلسة المقبلة لمجلس النواب في 29 أيار، لم تعد ثمة خيارات في حرب عض الاصابع، سوى ذهاب الأفرقاء جميعاً إلى حصر الجلسة هذه بتمديد الولاية، وقد يكون ذلك هو المغزى الفعلي لمبرر تعذر توافقهم على قانون جديد للانتخاب، او في احسن الاحوال الاقرار بأن لا مناص من عودتهم إلى القانون الناقد منذ عام 2008. ما ينتظر جلسة 29 أيار، من اليوم إلى موعد انعقادها، هو سبل إخراج تمديد محتشم للولاية بعد تأكيد رئيس مجلس النواب نبيه بري، قبل ايام، ان جدول أعمالها هو نفسه الذي كان مقرراً لجلسة 13 نيسان قبل ان يصير إلى تأجيلها شهراً ونصف شهر. ما يعني ان اقتراح القانون المعجل المكرر بتمديد ولاية البرلمان سنة هو البند الرئيسي في جدول الاعمال.

وقد لا يكون المخرج الجديد للتمديد - الثالث لبرلمان 2009 - مختلفاً كثيراً عن ذاك الذي رافق تمديد الولاية في جلسة 31 أيار 2013 عندما عدلت الهيئة العامة مدة التمديد وخفضتها - احتشاماً - من سنتين إلى سنة وستة اشهر. بل يبدو المفترق الفعلي لجلسة 29 أيار 2017 انها قد تكون أيضاً هذه المرة أمام تمديد حقيقي، وليس تمديداً تقنياً، تبعاً لما شاع في الأشهر الأخيرة. منذ استخدم رئيس الجمهورية ميشال عون في 12 نيسان صلاحيته المنصوص عليها في المادة 59 من الدستور بتجميد اعمال مجلس النواب، بدا ان تمديد الولاية سنة انقضى إلى غير رجعة، وان البلاد مقبلة في فسحة المهلة الجديدة من المشاورات على قانون جديد. اول المسارعين إلى نعي التمديد هما رئيس المجلس الذي قال

أنه «بكل بساطة وبكل حزم، الفراغ ممنوع في هذا البلد، لأن الفراغ لا يعني أنه لم يعد لدينا مجلس نيابي أو رئيس مجلس نيابي، الفراغ يعني أنه لم يعد لدينا حكومة ولا رئيس حكومة، ويصبح رئيس الجمهورية لا يملك شيئاً». وأضاف أن «من يفكر في أنه يمكن التوافق على قانون انتخاب بعد انتهاء ولاية المجلس لا يحلم بها، التوافق على قانون يجب أن يتم قبل 20 حزيران». وبعد هذا التاريخ «البلد مُهدد بالفوضى وعدم الاستقرار... ليس من حق أحد أن يغامر بالبلد».

المطلوب من أجل الاتفاق على قانون، اقتناع الأطراف بأن إنجاز القانون أهم من المكاسب الخاصة بكل فريق»، بحسب نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم في حديث له (وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية) يُنشر اليوم. ويعتقد أن السبب الذي يحول دون الاتفاق على قانون هو «أن الأطراف تحاول أن تأخذ أعلى المكاسب الممكنة من أي قانون لتأمين مصلحتها في الوقت الذي نتحدث فيه عن توافق والتوافق يتطلب مكاسب وتنازلات». ورداً على سؤال إن كان التحالف بين حزب الله والنياب الوطنية الحر قد تأثر بالخلاف حول قانون الانتخاب، أجاب قاسم بأن «التحالف استراتيجي وله علاقة بمسار لبنان في الداخل والمنطقة والمقاومة والعمل على بناء الدولة. ونحن مستمرين في الاتفاق حول هذه العناوين. أما نقاش القانون، فهو أمر تفصيلي ولا يؤثر على التحالف. مع الإشارة إلى أننا وافقنا على قانون طرحه التيار مؤخراً، لكنه لم يحظ بالتوافق في البلد».

حكومياً، وبعد عدم إدراج بند التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة على جدول أعمال مجلس الوزراء، استبعدت المصادر «طرحه من خارج الجدول، لأن عون لم ينته بعد من وضع دفتر الشروط قبل القبول بالتجديد لسلامة». من جهة أخرى، أعلن الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية أمس سقوط طائرة استطلاع إسرائيلية من نوع «سكايلارك» قرب بلدة عيتا الشعب الجنوبية، داخل الأراضي اللبنانية. وتمكّن المقاومة من «انتشال» الطائرة وسط تحليق لطائرات العدو في سماء المنطقة.

(الأخبار)

الإرهاب

زاسبيكين: مبادرة بوتين لإشراك الجميع في الحرب على الإرهاب هي الحل

على حلحلة الأزمة في المنطقة. «ما حصل يؤجج الصراع ولا يساعد على مكافحة الإرهاب»، يقول زاسبيكين. يعتقد السفير الروسي في بيروت، أن مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين لـ «إشراك جميع الدول والأطراف في المنطقة بالحرب على الإرهاب هي الحل، وليس تكثف فريق ضد فريق تحت شعارات طائفية ومذهبية». ويختم زاسبيكين بالقول إن «ما حصل خلال الأيام الماضية يخدم الإرهاب، وهناك من لا يزال يراهن على دور للجماعات الإرهابية لتغيير الأنظمة السياسية، ويجز المنطقة إلى صراعات لا تنتهي».

دون أن تبدي الدول المهتمة بالوضع اللبناني أي نية للتحرك الجدي لوقف التدهور. وبعد حركة السفير الروسي الشهر الماضي وتحذيره في أكثر من مناسبة من مخاطر الفراغ، علمت «الأخبار» أن موسكو بناءً على اقتراح زاسبيكين، تعمل على إعداد اجتماع جديد لمجموعة العمل الدولية من أجل دعم لبنان، والهدف هو إصدار تنبيه للأطراف اللبنانية المختلفة وضرورة عدم الوقوع في الفراغ والحفاظ على الدولة، في هذه اللحظة المفصليّة من تاريخ المنطقة. وبعد، بالنسبة إلى موسكو، القمة «الأميركية - العربية - الإسلامية» التي انعقدت في الرياض، لا تساعد

من توسيع السفارة الأميركية في بيروت، إلى زيادة التعاون العسكري مع الجيش اللبناني إلى «الجمعيات غير الحكومية» المدعومة أميركياً وغريباً التي تزداد انتشاراً، تبدو الساحة اللبنانية مرشحة للمزيد من الكباش، مع الرغبة الروسية في تحصين النفوذ في سوريا وتوسيعه في لبنان، ومنع الأميركيين من الاستئثار بالبلد الصغير. كذلك لا يخفي الروس قلقهم من الأزمة الحاصلة في قانون الانتخاب، ولا سيما أن الأزمة مرشحة للتصعيد، والبرلمان، الحصن الشرعي الأول والأخير للدولة اللبنانية، يبدو مهدداً بالفراغ، من

يفسد في الودّ قضية على المستوى السياسي، لما يمثل الوزير وعلى المستوى الشخصي»، والتحضيرات بدأت لإعداد زيارة خاصة للصراف لموسكو، للبحث في رفع مستوى التعاون العسكري بين الجيشين. لا يخفي الدبلوماسيون الروس، على مختلف مسؤولياتهم في سفارة بيروت، الاهتمام الروسي الزائد بالملف اللبناني. يستشعر هؤلاء رغبة أميركية في توسيع النفوذ الأميركي في لبنان، بالتزامن مع تحولات المنطقة، ولا سيما «التحالف الخطير الذي أعلن قبل يومين (في إشارة إلى زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسعودية)».

برعاية وزارة الدفاع الروسية، إلا أن غياب وزير الدفاع اللبناني عن مؤتمر بهذه الأهمية لموسكو، «لا